

## مهام واختصاصات إدارة ميزانيات وزارات

### الخدمات الاجتماعية والاقتصادية

تضم مراقبة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتتكون من

الأقسام التالية:

1 - قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية .

2 - قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية .

3 - قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاقتصادية .

ويكون للمراقبة التابعة لكل إدارة ذات اختصاصات الإدارة . كما يكون لكل قسم من أقسام المراقبة ذات الاختصاصات المشار إليها وذلك بالنسبة لميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية التي يقوم القسم بإعداد تقديرات ميزانياتها .

### وتختص بالأعمال التالية :

[1] المساهمة في دراسة وإعداد التعاميم المالية المتعلقة بشئون الميزانية

العامة فيما يختص بالجهات الحكومية (الوزارات والإدارات الحكومية).

[2] متابعة تطبيق النظم المالية والتعاميم المتعلقة بها فيما يخص إعداد

وتنفيذ الميزانية.

[3] توجيه الأجهزة المالية بالجهات المختصة في كل ما له علاقة بشرح

وتفسير وحسن تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بقواعد إعداد

الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.

[4] توفير البيانات المالية اللازمة لإدارة التخطيط المالي والمتابعة لإعداد

الإطار العام لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

[5] إبلاغ الجهات المختصة عند إعداد تقديرات ميزانياتها بالتوجهات العليا

الخاصة بتقديرات الميزانية.

[6] دراسة التقديرات المبدئية لميزانيات الجهات المختصة في ضوء أهدافها وهيكلها التنظيمية وخطط التنمية والأولويات المقررة والتوجهات العليا لتقديرات الميزانية وأجهزة التخطيط والرقابة وذلك مع الاسترشاد بالملاحظات الفنية لكل من ديوان الخدمة المدنية ووزارة التخطيط.

[7] عرض ما تسفر عنه دراسة التقديرات المبدئية على المستويات الإدارية الأعلى.

[8] إعداد التقديرات النهائية لميزانيات الجهات المختصة لجميع أبواب المصروفات والإيرادات ومتابعتها مع الجهات المعنية حتى إصدار قانون ربط الميزانية.

[9] إبلاغ الجهات المختصة بقانون ربط الميزانية بعد صدوره مصحوبا بالتعليمات والقواعد الخاصة بالتنفيذ للعمل بموجبها.

[10] الرقابة على تنفيذ ميزانيات الجهات المختصة ودراسة تقارير المتابعة الشهرية والربع سنوية والحسابات الختامية ومذكراتها الإيضاحية وبحث المعلومات المتعلقة بها وتحليلها ومخاطبة تلك الجهات بشأن ما تسفر عنه دراسة هذه التقارير.

[11] دراسة الطلبات التي تتقدم بها الجهات المختصة لتعديل اعتمادات بعض أنواع وبنود وبرامج ميزانياتها واتخاذ اللازم بشأنها والتأكد من إدخال التعديلات ضمن البيانات المالية الشهرية.

[12] بحث ودراسة الطلبات المالية التي ترد من الجهات الحكومية المختصة لتعزيز اعتمادات ميزانياتها سواء باعتمادات إضافية أو بالنقل من الاعتماد التكميلي واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

[13] دراسة استحداث برامج وبنود وأنواع نمطية جديدة للإيرادات أو المصروفات بالتنسيق مع إدارة التخطيط المالي والمتابعة.

[14] تحديد الموعد النهائي لإجراء النقل بين أنواع وبنود وبرامج الميزانية.

[15] وضع الشروط الواجب إتباعها للتعليق لحساب الأمانات/مبالغ مخصوم بها على أنواع بنود مصروفات الميزانية ودراسة الطلبات التي تتقدم بها الجهات المختصة بهذا الشأن واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

- [16] دراسة طلبات الجهات التي تطلب استصدار قرارات عامة أو ترتب أعباء مالية على ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.
- [17] دراسة ما تسفر عنه تقارير الجهات الرقابية من ملاحظات على الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية المختصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الميزانية.
- [18] إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بأعمال الإدارة.
- [19] المشاركة في الدورات التدريبية وإعداد وإلقاء المحاضرات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية ومتابعة تنفيذها لرفع كفاءة العاملين بالجهات الحكومية.
- [20] المشاركة في اللجان والاجتماعات الرسمية الخاصة بدراسة تقديرات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية فيما له علاقة بتنفيذ الميزانية.
- [21] المساهمة في إعداد دراسات وأبحاث وتقارير عن تطوير أسلوب إعداد الميزانيات العامة والعمل على استخدام الأساليب الحديثة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- [22] توفير البيانات اللازمة للإدارات المختصة بوزارة المالية لتطوير وتحديث الميزانيات والحسابات العامة ونظم وتكنولوجيا المعلومات .
- [23] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية لكل ما له علاقة بشرح وتفسير وكفاءة تطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة وفقا للقرارات والتعاميم والدراسات الصادرة بهذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
- [24] المساهمة في البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء الأجهزة المالية في الجهات الحكومية ، وإكتساب الخبرات فيما يتعلق بتطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة
- [25] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية عند إعداد مشاريع ميزانياتها بأن تكون متوافقة مع برنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية للدولة.